

الاحتيال والتدقيق الداخلي

التأكيد بشأن ضوابط الاحتيال من أساسيات النجاح

المقدمة:

تُفقد في كل عام مليارات الدولارات بسبب الاحتيال والفساد، ما يؤدي إلى حالات تقصير وتوقف مشاريع ومصاعب مالية وفشل تنظيمي، وفي أسوأ الحالات، يتسبب في كوارث إنسانية. وغالبًا ما يحدث الاحتيال نتيجة الضوابط الرقابية السيئة التصميم وضعف الحوكمة اللذين يقوضان عمليات المنشأة.

ينبغي أن يوجد لدى المنشآت إجراءات رقابة داخلية للحد من مخاطر الاحتيال، على أن يكون دور التدقيق الداخلي تقييم هذه الضوابط الرقابية.

حقائق جوهرية عن الاحتيال

يمكن تعريف الاحتيال بأنه أي تصرف غير قانوني يتسم بالخداع أو التستر أو خيانة الأمانة. ولا تعتمد هذه التصرفات على تهديد بالعنف ولا على القوة البدنية. ويرتكب الأشخاص والمنشآت الاحتيال للحصول على المال أو ممتلكات أو خدمات، أو لتجنب الدفع أو فقدان الخدمات، أو لتحقيق منافع شخصية أو مزايا تجارية.

والاحتيال ليس حكرًا على أي نوع من المنشآت، إذ يحدث في شركات القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الهادفة للربح وفي المنظمات التي تسعى إلى المساهمة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، مثل الدوائر الحكومية والمؤسسات المالية والمرافق العامة والخاصة (المياه والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك). خلاصة القول، فرصة ارتكاب الاحتيال سانحة في كل مكان. قد تتأثر كيفية تعامل المنشآت مع خطر الاحتيال بحسب الولاية القانونية وتقييم المنشأة للمخاطر وإقدامها عليها.

وغالبًا ما يؤدي الاحتيال إلى رفع دعاوى قضائية والفصل من العمل واسترداد الأصول. لذلك، من الضروري أن يُجرى أي تحقيق على يد أفراد من ذوي المؤهلات المناسبة لتقليل خطر فقدان الأدلة أو الاتهام الباطل أو تقويض الإجراءات القانونية المحتملة.

وتماشياً مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين بشأن المهارة (1210. ت.2)، يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والطريقة التي تدير بها المنشأة هذه المخاطر.

الأفكار الرئيسية

ينبغي أن يوجد لدى المنشآت إجراءات رقابة داخلية قوية للحد من مخاطر الاحتيال، ويتجلى دور التدقيق الداخلي في تقييم هذه الضوابط.

ينبغي أن يكون لدى المنشأة خطة مناسبة لمنع الاحتيال والاستجابة له بما يمكن من الحد منه فعليًا والاستجابة السريعة لتحديد معالم الاحتيال والسيطرة على الوضع. ويجب أن يشمل هذا البيانات الرقمية.

على الرئيس التنفيذي للتدقيق النظر في كيفية إدارة مخاطر الاحتيال في جميع أنحاء المنشأة وتقييم مدى التعرض لمخاطر الاحتيال دوريًا.

ينبغي إدراج مخاطر الاحتيال في خطة التدقيق، على أن تعمل مهمة التدقيق على تقييم مدى ملاءمة ضوابط مكافحة الاحتيال.

لا ينبغي أن يحق المدققون الداخليون في الاحتيال إلا إذا توفرت لديهم الخبرة والدراية اللازمة للقيام بذلك.

موقف معهد المدققين الداخليين

التدقيق الداخلي هو تأكيد مستقل وموضوعي ونشاط استشاري يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة. يشمل دوره الكشف عن مخاطر الاحتيال ومنعها ومراقبتها وتناول هذه المخاطر في أعمال التدقيق والتحققات.

على التدقيق الداخلي أن يأخذ في الحسبان المواضيع التي توجد فيها مخاطر الاحتيال داخل الشركة، وأن يستجيب الاستجابة المناسبة بإجراء تدقيق لضوابط الرقابة الداخلية في ذلك المجال، وتقييم إمكانية وقوع الاحتيال وكيف تدير المنشأة مخاطر الاحتيال (المعيار 2.2120.ت.2) من خلال تقييم المخاطر والتخطيط للتدقيق. إن منع حدوث الاحتيال داخل الشركة ليس من مسؤوليات التدقيق الداخلي المباشرة؛ بل هي من مسؤولية الإدارة لكونها خط الدفاع الأول.

لا يتوقع من المدقق الداخلي أن يتمتع بخبرة شخص مسؤوليته الرئيسية هي التحقيق في الاحتيال. ومن الأفضل أن يجري هذه التحققات ذوو الخبرة في تأدية هذه المهام.

ينبغي أن يستعين التدقيق الداخلي بخبرته في تحليل مجموعات البيانات لتحديد الاتجاهات والأنماط التي قد تشير إلى وقوع الاحتيال وسوء استخدام الأموال. وفي حال عدم تمتع فريق التدقيق الداخلي بالخبرة اللازمة، فعلى المنشأة التفكير في توظيف أو إشراك موارد لديها المعرفة أو الخبرة الكافية.

ينبغي أن توجد لدى المنشأة خطة استجابة مناسبة لمكافحة الاحتيال تحدد السياسات الرئيسية ومنهجيات التحقيق. هذا على أن توضح الخطة دور التدقيق الداخلي عند الاشتباه في وقوع احتيال وفشل الرقابة الداخلية.

من الناحية العملية، ينبغي أن يتمتع التدقيق الداخلي بمعرفة كافية بأعمال الاحتيال ليعمل على:

- تحديد الريات الحمراء التي تشير إلى احتمال ارتكاب احتيال.
- فهم سمات الاحتيال والأساليب المتبعة لارتكاب الاحتيال ومخططات وسيناريوهات الاحتيال المختلفة.
- تقييم مؤشرات الاحتيال وتقرير ما إن كان من الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات أو ما إن كان ينبغي التوصية بإجراء تحقيق.
- تقييم فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية لمنع أو اكتشاف الاحتيال.

عند جمع الأدلة الإلكترونية، يجب أن يقدم التدقيق الداخلي تأكيداً عما إن كان تم الالتزام بصلاحيات الوصول الضرورية والمتطلبات التشريعية.

عند حدوث احتيال، من المفترض أن يفهم التدقيق الداخلي كيف لم تؤدي الضوابط الرقابية عملها وتحديد فرص تحسين هذه الضوابط. وينبغي أن يراعي التدقيق احتمالية حدوث المزيد من الأخطاء أو الاحتيال أو عدم الامتثال في المنشأة، وإعادة تقييم تكلفة التأكيد مقارنة مع المنافع المحتملة.

تؤثر العديد من العوامل، ومنها الموارد المتاحة، على كيفية استجابة المنشآت للاحتيال. وتدرج بعض المنشآت آليات (استباقية) للتوعية بالاحتيال وآليات (تفاعلية) للاستجابة للاحتيال ضمن نشاط التدقيق الداخلي، وقد يحقق بعض المدققين الداخليين في الاحتيال.

الأسئلة الخمسة

إدارة مخاطر الاحتيال أمر لا مفر منه في جميع المنشآت. ويمكن أن يساعد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في توضيح الأدوار في إدارة مخاطر الاحتيال، بما في ذلك دور التدقيق الداخلي.

فيما يلي خمسة أسئلة رئيسية على مجلس الإدارة طرحها:

1.

هل يوجد لدى المنشأة خطة للاستجابة للاحتيال تحدد السياسات الرئيسية ومنهجيات التحقيق؟

2.

من الذي يجري التحققات في الاحتيال داخل المنشأة؟

3.

هل التدقيق الداخلي مكلف بتحديد أين توجد مخاطر الاحتيال، وهل يدقق الضوابط في هذه المواضيع؟

4.

عند وقوع احتيال، هل يجري التدقيق الداخلي تحقيقاً لفهم السبب وراء فشل الضوابط الرقابية وكيف يمكن تحسينها؟

5.

هل التدقيق الداخلي مكلف بالتحقيق في الاحتيال، وإن كان الأمر كذلك، فهل يتمتع بالمهارات المناسبة لإجراء هذه التحققات؟

فإذا طُلب من التدقيق الداخلي التحقيق في الاحتيال، فينبغي أن يتمتع المدقق الداخلي بالمهارات والخبرات اللازمة لإجراء التحقيق والاضطلاع بمسؤولياته المهنية دون المساس بعملية التحقيق والأدلة المرتبطة به.

وبما أن التحقيق ليس من مهام التدقيق الداخلي المعتادة، فيجب على المدققين الداخليين ممارسة العناية المهنية الواجبة (المعيار 1220) من خلال النظر في مقدار العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة ومدى تعقيدها أو أهميتها النسبية أو خطورتها. وينبغي أن يقرروا ما إن كانوا مهياين لإجراء التحقيق أو ما إن كان يتعين عليهم إشراك مستشار قانوني داخلي أو الموارد البشرية أو محققي احتيال ذوي مؤهلات أو معتمدين أو خبراء في الطب الشرعي الرقمي أو خبرات خارجية قانونية وفي مجال التحقيق.

الخلاصة

يُعد خطر الاحتيال أحد أكثر التحديات شيوعًا أمام الحوكمة تواجهها المنشآت بغض النظر عن حجمها أو القطاع الذي تعمل فيه أو موقعها. إن وجود إجراءات رقابة داخلية سليمة تتضمن خطة استجابة مناسبة من أساسيات مكافحة الاحتيال. ويتمتع التدقيق الداخلي بمعرفة وثيقة بالرقابة في المنشأة. ويُعد النهج الموحد للتأكيد وسيلة مهمة في هذا الشأن لفهم الثغرات الموجودة في الضوابط الرقابية التي تتيح فرصة لارتكاب الاحتيال.

من الأفضل أن يجري التحقيقات في الاحتيال ذوو الخبرة في تأدية هذه المهام. ولا ينبغي أن تتوقع المنشآت أن يكون من ضمن مهارات التدقيق الداخلي القدرة على التحقيق في الاحتيال. بل يتعين أن يدعم التدقيق الداخلي جهود إدارة مكافحة الاحتيال في المنشأة بتقديم خدمات التأكيد اللازمة بشأن الضوابط الداخلية المصممة لكشف ومنع الاحتيال. وإن اقتضت الظروف أن يتولى التدقيق الداخلي دور التحقيق، فعلى المدققين الداخليين بذل العناية المهنية الواجبة.

لا ينبغي أن تتوقع المنشآت أن يكون من ضمن مهارات التدقيق الداخلي القدرة على التحقيق في الاحتيال. بل يتعين أن يدعم التدقيق الداخلي جهود إدارة مكافحة الاحتيال في المنشأة بتقديم خدمات التأكيد اللازمة بشأن الضوابط الداخلية المصممة لكشف ومنع الاحتيال.

نبذة عن تقارير الموقف

يصدر معهد المدققين الداخليين تقارير موقف عن المسائل الرئيسية التي تهم أصحاب المصلحة ومزاو لو المهنة بهدف الدعوة إلى الحوكمة الرشيدة وتنقيف المعنيين بها. وتقدم المواقف الملخصة رؤية متعمقة للجوانب المختلفة لعملية الحوكمة والدور الحيوي الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تحسين الحوكمة على جميع المستويات وإضافة قيمة للمنشأة. ويتم إعداد تقارير الموقف ومراجعتها من خلال عملية دقيقة تستدعي المساهمة والتعقيب من خبراء التدقيق الداخلي وغيرهم من متطوعي معهد المدققين الداخليين الذين يعملون في لجنة الدعوة العالمية التابعة لمعهد المراجعين الداخليين ومجلس معايير معهد المدققين الداخليين ولجنة المسؤولية والأخلاقيات المهنية التابعة للمعهد.

نبذة عن معهد المدققين الداخليين

معهد المدققين الداخليين هو جهة تعليمية وداعمة لمهنة التدقيق الداخلي معترف بها على نطاق واسع وتقدم المعايير والإرشادات والشهادات. وتأسس معهد المدققين الداخليين عام 1941 ويقدم خدماته اليوم لأكثر من 190,000 عضو من أكثر من 170 بلداً وإقليمياً. ويقع المقر الرئيسي لمعهد المدققين الداخليين بمدينة نيك ماري بولاية فلوريدا. لمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة الموقع www.theiia.org.

إخلاء مسؤولية

يصدر معهد المدققين الداخليين الدولي هذه الوثيقة لأغراض إعلامية وتعليمية. ولا يراد بهذه المادة تقديم إجابات شافية لحالات فردية معينة، ولا يراد به في حد ذاته سوى استخدامه دليلاً. ويوصي معهد المدققين الداخليين الدولي بالسعي دوماً للحصول على مشورة خبراء مستقلين تتعلق مباشرة بأي حالة معينة. ولا يقبل معهد المدققين الداخليين تحمل أي مسؤولية عن شخص اعتمد فقط على هذه المادة.

حقوق النشر

حقوق النشر © 2019 معهد المدققين الداخليين، جميع الحقوق محفوظة.

يناير 2019



Global Headquarters

The Institute of Internal Auditors
1035 Greenwood Blvd., Suite 401
Lake Mary, FL 32746, USA
Phone: +1-407-937-1111
Fax: +1-407-937-1101
www.globaliia.org

